



سمو رئيس الوزراء خلال حضوره الجلسة



علي الراشد مترشداً جلسة أمس

في جلسة خاصة قدم خلالها الأذينة عرضاً مرئياً بالأرقام لأبرز الإنجازات والتحديات

مشاركة القطاع الخاص وتكامل خدمات المدن الجديدة

عمر الرشيد، ومصطف كامل

في جلسة خاصة لمناقشة قضية الإسكان ومحاولة إيجاد حلول جذرية لها، وافق مجلس الأمانة على عدد من التوصيات المتعلقة بالقضية بعد أن انتهت الحكومة ونواب المجلس من تقديم مسوداتهم وأفكارهم لحل هذه القضية. واقتُرحت التوصية الأولى «إحالة ما تقدمت به الحكومة من بيانات وما قدمه الأعضاء من أفكار ومقترحات مثبتة في مضبطة

وبدعت التوصية إلى «الاهتمام بالمنظر الجمالي للمدن الإسكانية الجديدة خارجياً وحسن التنظيم داخلياً بين المنازل» إضافة إلى «قبول الحكومة دخول شركات القطاع الخاص عن طريق نظام الدي-أو-شي» لإنجاز هذه المشاريع من مدن متكاملة يحتجها المواطن. وأشارت التوصية الثالثة إلى أن «تقوم الحكومة بتأمين بيوت التبريد في مناطق خيطان والعمرية والصليبيخات والدوحة والرميثية خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر».

في هذا الشأن وتقديم تقرير دوري عن مدى هذا الالتزام». ونصحت التوصية الثانية على أن «تقوم وزارة المالية بتسليم القطعتين 3 و4 في منطقة خيطان الجنوبي إلى وزارة الإسكان بما تحتويه من 1200 وحدة سكنية بهدف المساهمة في تقليل عدد الطلبات الإسكانية». وأشارت التوصية إلى أن «تقوم مدن جديدة متكاملة تتضمن خدمات صحية ومستشفى ومجمعات وزارات وأسواق وجامعة بالإضافة إلى الخدمات الرئيسية التي يحتاجها المواطن».

الجلسة إلى لجنة المرافق العامة وذلك للاجتماع مع جميع الأطراف المعنية بالقضية الإسكانية من الجهات الرسمية التي ترى اللجنة دعوتها ولها ارتباط بهذه القضية». وبدعت التوصية أيضاً إلى «الاعتماد برأي أصحاب الاختصاص والخبرة من القطاع الخاص أشخاصاً ومؤسسات وشركات وذلك لكي تقدم الحكومة خطة استراتيجية أكثر وضوحاً ودقة وشمولية لانتهاء هذه القضية مع تقديم تقرير عن ذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخه واستمرار لجنة المرافق بمتابعة تنفيذ الحكومة لالتزاماتها

وتحديد مجال العمل للمستشار الجديد، وستقوم المؤسسة بتكليف مستشار لحساب التكلفة التقديرية ودراسة الجدوى مع تحديد نسبة تحمل الحكومة من تكاليف إنشاء البنية التحتية والمباني العامة كما ورد بالقانون الجديد ووضع مستندات تأسيس الشركة وطرح المزايدة، وتم تشكيل لجنة لوضع أسس وضوابط تأهيل واختيار الاستشاريين المتخصصين في الدراسات القانونية والمالية والفنية وتأسيس شركات المدن السكنية، وتم تحديث متطلبات الوزارات، ومن المتوقع البدء في إجراءات استدعاء الشركات الاستشارية المتخصصة خلال النصف الثاني من 2013. وقال إن مدينة المطلاع وعدد وحداتها 21 ألف وحدة سكنية ستوزع 2016 - 2020. الحالة الراهنة لمشروع مدينة المطلاع: الإجراءات التي تم الانتهاء منها: تم تسليم الأرض، تم رفعها مساحياً، وتم الانتهاء من عمل قحوصات التربة، وتم تحديث متطلبات الوزارات، وتم التعاقد مع ائتلاف استشاري عالمي/ محلي لوضع دراسة جدوى اقتصادية للمشروع وفق القانون رقم 2010/50، وقد تم الانتهاء من تنفيذ أعمال هذا العقد.

■ البراك: عجزت الحكومات السابقة عن وضع أي حلول للقضية وأتينا لنؤكد للشعب جديتنا في حلها
■ المري: من خلال الأرقام يبدو أن الحكومة غير جادة في حل القضية ونحتاج إلى 200 ألف وحدة سكنية



محمد البراك يؤكد جدية المجلس في حل القضية



عصام الدبوس يتحدث

■ الدبوس: هناك عزوف عن السكن في المناطق الحدودية ولا بد من تغيير هذه الفلسفة
■ الزلزلة: تجب إعادة النظر في آلية العمل والتفكير بأسلوب آخر واستخدام بدائل للقضاء على المشكلة

افتتح رئيس مجلس الأمانة علي الراشد الجلسة الخاصة لمناقشة القضية الإسكانية وسياسة الحكومة بهذا الشأن وتبادل الرأي يصدره وثلاً الأمين العام أسماء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من الجلسة دون إذن أو أخطار. وتلاً الأمين العام نص طلب عقد الجلسة الخاصة لمناقشة القضية الإسكانية. علي الراشد: جلسنا اليوم خصاصة لمناقشة القضية الإسكانية. وزير الإسكان سالم الأذينة: في البداية أقدم شكرى إلى مقدمي الاقتراح للجلسة الخاصة لما لهذا اللف من أهمية قصوى تمس الأسرة، والشكر لأعضاء لجنة المرافق لتعاونها في إقرار مرسوم 2012/27 بخصوص الرعاية السكنية. نحن اليوم جميعاً حكومة ومجلساً أمام تحد كبير لحل القضية الإسكانية والناتج جديتنا أمام الشعب والقيادة السياسية، والدواوين خلال هذا العرض المرئي سننظر في ما نحن عليه الآن من أرقام حقيقية وشغالية وواقعية. هذا المخطط الهيكلي لدولة الكويت للاحظ المنطقة الحضرية تمتد من الجواهر إلى أم الهيمان بالإضافة إلى أراضي تم تسليمها في 3 مناطق «الخيران - المطلاع - الصبية الشمالية». خارطة الكويت الوسطى والشمالية والجنوبية، الجنوبية من أم الهيمان إلى الحدود الجنوبية، الشمالية من الجواهر إلى الحدود الشمالية. هناك توقعات لتوزيع المناطق السكنية على خريطة الكويت فالصبية تم تسليمها في يناير الماضي وعندنا ميناء مبارك والمنطقة الصناعية خلال العشرين سنة المقبلة ستكون الحركة سريعة. عندنا أراضي تحت إيدئنا وأراضي سوف تسلم لاحقاً وفي مطروحة في المجلس البلدي والرعاية السكنية فما تحت إيدئنا هي الأرقام التي ستقدم لكم من خلال العرض المرئي. الموقف الحالي: في فترة 7 سنوات إلى 2020. الموقف العام للمشاريع: عندما تسلمت الحقبة وجدت أن هناك 101,664 ومن المتوقع أن يصل إلى 174 ألفاً. وفلسفة الهيئة قائمة على الضواحي والمدن مثل مدينة صباح الأحمد، والان دخلنا إلى مرحلة جديدة وروية جديدة ولم يكن للهيئة أي تجربة على أقامتها. الأراضي التي تحت يد المؤسسة هي مشروع الخيران القائم بها 327 وحدة سكنية قيد التسليم بالإضافة إلى مشروع الوفرة القائم وبه 370 وحدة سكنية بالإضافة إلى مشروع جابر الأحمد 6679 وحدة تم توزيع 4494 وباقي

المرحلة المقبلة بعد صدور المرسوم بقانون رقم 2012/27 بتاريخ 2012/1/26 والتصديق عليه من مجلس الأمانة المؤرخ بتاريخ 2013/1/22، جاري وضع الأسس والضوابط وتحديد مجال العمل للمستشار الجديد، وستقوم المؤسسة

وفق القانون رقم 2010/50. المرحلة المقبلة بعد صدور المرسوم بقانون رقم 2012/27 بتاريخ 2012/1/26 والتصديق عليه من مجلس الأمانة المؤرخ بتاريخ 2013/1/22، جاري وضع الأسس والضوابط

الخيران السكنية وعدد وحداتها 35130 وحدة ستوزع على المخطط من 2016 إلى 2020. وعن الحالة الراهنة لمدينة الخيران السكنية: الإجراءات التي تم الانتهاء منها: تم تسليم الأرض، تم رفعها مساحياً، تم الانتهاء من عمل قحوصات التربة، وتم التعاقد مع شركة استثمارية لتخطيط المدينة وتحديد استخدامات الأراضي، وإنشاء المدينة، وتم حساب الجدوى الاقتصادية

1545 سيتم توزيعها في 2014 وهناك أيضاً مشروع شمال غرب الصليبيخات وبعادل 706 وحدات سكنية ويتكون 1736 تم توزيع 1030 ومسبق 706 ستوزع في 2014. ومدينة صباح الأحمد

■ خففنا العبء عن الشباب برفع قرض الزواج إلى 6 آلاف دينار منها ألفان هبة ومنحنا المرأة قرضاً بـ 45 ألف دينار

■ المصنف: بنك التسليف حسن أداءه وطور لوائحه لتحقيق المرونة بتقليص الدورة المستندية ومدة الانتظار



جانب من العرض المرئي الذي قدمه الوزير



الأذينة والخشور والموضي والهاشم أثناء الجلسة